

المصدر: المصور

التاريخ: ٢٤ اغسطس ٢٠٠١

٥ ملايين استثمارة تشغيل سبها العاطلون حبا في «الميرى»!

يمكن أن تستحضر العفريت ولكن يقينا لا تستطيع صرفه إلا بشروط خاصة يحددها العفريت الذي خرج من القمقم وبالتالي عليك علاج الموقف بحكمة بالغة .. هذا بالضبط المطلوب من حكومة الدكتور عاطف عبيد هي استحضرت عفريت البطالة .. أو لنقل مارء البطالة تجسد ببشاعة أمام شبابيك استمارات التوظيف .. والسؤال هل تستطيع الحكومة صرف العفريت ؟. نقول ما لم تكن الحكومة تتوقعه حدث في خطة تشغيل الشباب. نفذت حتى الآن ٥ ملايين استثمارة تشغيل سبها الشباب والفتيات. ولو تقدم كل هذا العدد بطلبات توظيف - تقدم حتى الآن ٢,٥ مليون فقط - فستكون النتيجة أن يتنافس ٣٥ متقدما على كل وظيفة من إجمالي ١٧٠ ألف وظيفة «ميرى» أعلنت عنها الحكومة خاصة أن بند الوظائف الحكومية هو الرغبة الأولى لمعظم المتقدمين إن لم يكن رغبتهم جميعاً حبا في ترابها.

وحتى لو أضيفت إليها وظائف الرغبة الثانية «مراكز المعلومات» فلن يختلف الوضع كثيراً لأنها لن تضيف سوى ٣٠ ألف وظيفة (خمس في كل قرية أو حي) ويصبح عدد المتنافسين على كل وظيفة ٣٠ شابا وفتاة. وكل هذا على فرض أن البعض لم يلجأ إلى تصوير استمارات

التشغيل ولأنه حدث بالفعل فهناك زيادة في اعداد المتقدمين لن تقل عن مليونين آخرين إضافة إلى الملايين الخمسة .

المفاجأة لخبطت حسابات الحكومة التي كانت تراهن على أن العدد بعد التصفية لن يزيد على مليون متقدم على الأكثر لكن اضطر رئيس الوزراء إلى تشكيل لجنة وزارية عليا تتابع الموقف أمام منافذ تلقي الطلبات (٣٩٢٣ منفا على مستوى الجمهورية) وتدرس الحلول لمواجهة الأزمة التي لم تكن في الحسبان خاصة أن رغبات المتقدمين كشفت عن عدم اطمئنانهم للوظائف الأخرى سواء في مشروعات الخطة العاجلة أو برامج التدريب التي يفترض أنها تضم نصف مليون وظيفة من المعلن عنه فالكل يتجه إلى المضمون الوظيفة الميرى.

المهم أن الرقم يطرح عدة تساؤلات أولها: لماذا زاد عدد الراغبين في الوظائف على الحد الذي توقعته الحكومة بمراحل وثانيها: هل هذا العدد هو الرقم الحقيقي للبطالة في مصر ولماذا وقفت أرقام الحكومة عند رقم ١,٥ مليون عاطل؟ وثالثا أمام كل هذا العدد كيف تتصرف الحكومة وكيف تختار ومن هم أصحاب حق الأولوية في التعيين، وما هي ضمانات شغل هذه الوظائف؟ وأخيرا هل ستصدق الشائعة التي يرددونها البعض من إن كل خريجي دفعات الثمانينات لن يكون لهم حظ في هذه المرة وربما تقف التعيينات عند دفعة ١٩٩٥؟

مالم تتوقعه الحكومة في

خطة تعيين الخريجين



د. عاطف عبيد

عام ١٩٨٠ ووصل الحال في سوهاج إلى أن أحد المتقدمين لوظائف العمالة كان عمره ٥٨ سنة!!

المفاجأة الأكبر أن الرغبة الأولى لكل المتقدمين هي الوظائف الحكومية ثم وظائف مراكز المعلومات . ثم المشروعات الحرفية وبعدها مشروعات الخطة العاجلة ولولا وجود رغبة ثالثة لما طلب أحد غير الحكومة ومراكز المعلومات .

وكشفت التقارير أن كل البرامج المطروحة خلاف تعيينات الحكومة تحظى برفض الشباب أو على الأقل الخوف منها باستثناء مراكز المعلومات بالقرى الذي قدمته وزارة التنمية المحلية لأنها أكثر استقراراً بينما لا يضمن المتقدمون مشروعات الخطة العاجلة أو الحرفيين أو برامج التدريب التي تقدمها وزارة الإنتاج الحربى لأنها أشبه بالسلك في الماء لأنها في الغالب مؤقتة للجنة الوزارية لم تجد أمامها سوى أن تهيب بالعاملين في القطاع الخاص بعدم التقدم إلى هذه الوظائف فهم الفئة الوحيدة التي من الصعب اثباتها بعكس الحاصلين على قروض الشباب فقد تم توزيع

قبل فتح باب التقديم قررت الحكومة طبع خمسة ملايين استثمارية تشغيل وتوقعت أن هذا العدد يمثل على الأقل ضعف عدد الذين سيتقدمون مرة أو مرة ونصف ومع أول يومين من التقديم طالبت ١٤ محافظة بسرعة المدد فقد نفذت الاستثمارات من منافذ التوزيع ولم يكن أمام وزارة التنمية المحلية إلا السماح للمحافظات بطبع عدد اضافى من الاستثمارات وصل إلى مليون استثمارية جديدة نفذت هي الأخرى .

وبدأ التحرك فوراً لدراسة أسباب نفاذ الاستثمارات وحسب تقارير متابعات غرفة العمليات المركزية في المحافظات فإن أهم الأسباب كانت تقديم عدد كبير من العاملين بالقطاع الخاص أو أصحاب المشروعات الخاصة أو ممن سبق لهم الحصول على قروض الشباب وهؤلاء يمثلون نسبة لا تقل عن نصف المتقدمين لكن الصعوبة كلها في إثبات عملهم بالقطاع الخاص لأن ٨٠٪ منهم على الأقل غير مؤمن عليهم كما أنهم جميعاً وقعوا إقرارات عدم العمل بالقطاع الخاص .

الثانية : تقدم عدد كبير أيضاً من العاملين بالخارج خاصة وأن مرحلة التقديم جاءت خلال فترة الاجازة التي يقضونها بالقاهرة بل حتى غير الموجودين تقدم لهم بأوراق التعيين الأب أو الأشقاء. كما تقدمت ربات بيوت لمدة أكثر من ١٥ عاماً ويرغبن في العمل الحكومى .

الثالثة : أن عدداً من الذين يعملون في الحكومة أو القطاع العام كعمالة مؤقتة تقدموا أيضاً بغرض التثبيت .

الرابعة: أن التقديم لم يقتصر على الدفعات الحديثة بل جاء إلى المنافذ عدد كبير من الحاصلين على مؤهلات عليا أو متوسطة منذ ١٩٨٢ وتمثل نسبتهم ما يقارب خمس المتقدمين بل وكانت هناك حالات نادرة لما قبل

تحقيق : أحمد أيوب • عدسة : محمد عمارة



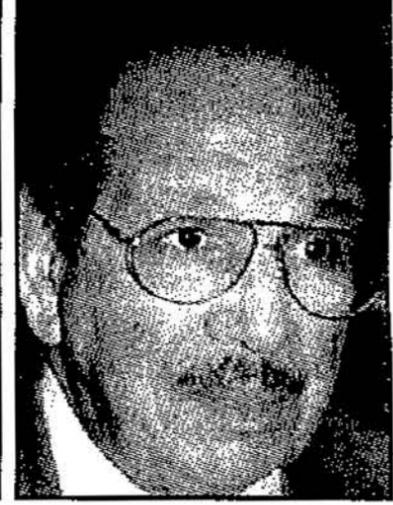
د. رأفت رضوان



لواء : اهاب علوى



د. أبو عامر



لواء : مصطفى عبد القادر

سريع ٣٩ سنة حاصل على دبلوم صنایع ١٩٨١ أنه تقدم للوظيفة الحكومية رغم أنه يعمل فى ورشة خاصة منذ ١٩٨٢ ووصل راتبه الشهرى ٢٥٠ جنيها لكن القطاع الخاص غير مضمون ولو كان المرتب بالآلاف فهو الذى يتحكم فى أوقاتنا ويملك صاحب العمل الحق فى أى وقت أن يقول لأى عامل منا مع السلامة لأننا ليس مؤمنا علينا ولسنا نملك حتى مجرد ورقة تثبت حقوقنا.

يكمل مجدى أحمد عيسى أسباب الاقبال من موظفى القطاع الخاص ويقول أنه حصل على بكالوريوس التجارة ١٩٨٢ والتحق للعمل بشركة طيران لكنها اشهرت إفلاسها فانتقلت إلى العمل بشركة أخرى وبعد فترة أصيبت فى حادث سيارة أثناء ذهابى إلى العمل وتسبب الحادث فى عدم قدرتى على المشى بشكل طبيعى فلم تمد الشركة لى مساعدة ولكنها استغنت عن خدماتى ولم اتمكن من مطالبتها بأية حقوق لأننى وقعت على استقالتي قبل أن أوقع على عقد العمل. سبب ثالث كان وراء تقديم الموظفين بالقطاع الخاص يكشفه عادل عبدالموجود دفعة

كشوف بأسمائهم على جميع المحافظات. بجانب هذه الظواهر رصدت غرف المتابعة أن عددا من المتقدمين سحبوا استثمارات تشغيل من أكثر من مكان أو محافظة للتقديم فى محافظتين أو ثلاث فأصدرت اللجنة الوزارية تعليماتها بضرورة التنسيق بين المحافظات من خلال غرفة العمليات المركزية بالقاهرة لعدم تكرار التقديم . أيضا نشاط بعض السماسرة وتجار الصدفه الذين سحبوا عددا من الاستثمارات وقاموا ببيعها خارج أماكن التقديم فى محافظات مثل الشرقية والقاهرة وقنا والمنيا بأسعار بدأت بخمسين قرشا ووصلت فى أماكن أخرى إلى ٢٠ جنيها فتم تقديم بعضهم إلى النيابة العامة.

الأرقام تشير إلى أن الاقبال زاد بشكل ضخم ووصل سحب الاستثمارات فى أكثر المحافظات وهى البحيرة والشرقية والقاهرة إلى حوالى ٧٠٠ ألف استثماره فى كل محافظة وسجل المتقدمون حوالى ٣٠٠ ألف بينما قل السحب إلى ٤٠٠ ألف فى الغربية . الأسباب التى كشفتها متابعة غرف العمليات أكدها الشباب أنفسهم . فكما يقول سعيد جميل أبو

● ٢٥ متقدما لكل وظيفة من إجمالي ١٧٠ ألف فرصة عمل!

● لجنة وزارية عليا لمتابعة الموقف ومواجهة المشكلة التي لم تكن في الحسبان

● حتى العاملين بالخارج تقدموا بأوراق التعيين بتوكيلات

تركت العمل في القطاع الخاص بعد زواجها لتقوم على رعاية أطفالها لأنه من الصعب على المتزوجات العمل في القطاع الخاص بسبب أوقات العمل التي تمتد حتى السابعة مساءً ولكن عندما تفتح الحكومة أبوابها لقبول تعيينات فهي فرصة كبيرة الآن الوقت محدد وينتهي العمل في الثانية ظهرا كما أن هناك ضمانا للمستقبل.

منذ ١٩٩٤ وحتى الآن لا تعمل لأن الحكومة أفضل للمرأة وكنت أسأل عن وظائف حكومية منذ ١٦ سنة والاجابة مافيش وظائف لأن التعيينات مقفولة ولذلك لن أضيع الفرصة هذه المرة لأنها ربما لن تتكرر عشرين سنة قادمة

ومستشفيات في وظائف قيد الدفاتر والسكرتارية لم أتحمل فسافرت إلى ايطاليا وهناك كنت أعمل في قطاع خاص أيضا لكنه أكثر أمانا وجذبا للشباب من هنا لأن الموظف بالقطاع الخاص في ايطاليا يحصل على حقه ولا يخشى الاستغناء عنه في أى وقت فهناك عقد وتأمينات وحكومة تضمن كل الحقوق. حتى طلبات العمل للقطاع الخاص يتم تقديمها بالتليفون ثم تبلغك الشركة بقرار قبولهم لك. ولولا أنني بنت والعمر يمر وأريد أن أستقر في بلدي لكنك قررت الاستقرار هناك.

هناك نوع آخر من السيدات تقدمن إلى منافذ تلقي الطلبات مثل منى سعيد رمضان بكالوريوس تجارة ١٩٨٦ التي أكدت لنا أنها

٨٦ الذي كلف بعمل في إحدى شركات اللحوم الكبرى منذ ٩٢ لكنها قررت تصفية أعمالها بعد أزمة جنون البقر وتركته بلا عمل مع مائة شاب آخرين من العاملين الشباب دون أن يحصلوا على جنيته واحد لتوقيعهم على الاستقالة قبل التعيين وبعدها يقضى حياته شهرا بشهر حسب المكان الذي يعمل فيه وأى وظيفة لا تفرق معه من أجل طفليه وأسرتة ويقول القطاع الخاص عموما ليس له أمان.

مساوي القطاع الخاص في مصر فقط هي سبب كل هذا الزحام على شبكات الطلبات في رأى سلوى عبدالسلام أدا ب قسم اجتماع عين شمس ٨٥ التي تقول ظلت منذ تخرجي وحتى ٩٢ أعمل في مدارس خاصة

كله بالكمبيوتر

الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير التنمية الادارية يقول إن الكمبيوتر هو الذى يختار ولن تتدخل يد مسئول فى هذا الأمر حتى نضمن الشفافية.

بالنسبة لحملة المؤهلات تكون الأولوية فى التعيين للحاصلين على مؤهل أعلى وعند التساوى فى المؤهل تلجأ إلى التقدير الأعلى ثم الأقدم تخرجاً فالأكبر سناً أما بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة أو أقل من المتوسطة فأساس الاختيار فيها النسبة المئوية الأعلى لمجموع الدرجات ثم الأقدم تخرجاً فالأكبر سناً.

ويستثنى من هذه الشروط المتقدمون للوظائف الحرفية فسوف يستبعد منهم من ترى اللجنة الفنية عدم صلاحيتهم لشغل الوظيفة ثم يتم ترتيب من تثبت صلاحيتهم حسب الشروط المعروفة.

● سألته كيف يتم ترتيب الدفعات والمؤهلات المختلفة؟

●● يتم ترتيب جميع المتقدمين الذين يحملون مؤهلات دراسية عليا خاصة المؤهلات المطلوبة بعينها مثل الطب والهندسة ويتم ترتيب خريجي كل مؤهل على حدة حسب التقدير العام والنسبة المئوية للمجموع على مستوى المحافظة ويتم توزيعهم أولاً على الوظائف التى تتطلب هذا المؤهل بذاته حسب قواعد الاختيار السابقة.

بعد ذلك يتم إعادة ترتيب جميع الباقين من حملة المؤهلات العالية النظرية والمؤهلات العليا فى مجال الحاسب الآلى كل على حدة وفقاً للتقدير والنسبة المئوية ويتم توزيعهم على الوظائف الباقية التى لم تشترط مؤهلاً بذاته.

وكل هذه القواعد تطبق أيضاً على المؤهلات المتوسطة. أما بالنسبة لبعض الوظائف التى تشترط قدرات خاصة مثل

أرسلت خطاب تظلم لرئيس الوزراء فجاغنى الرد بتسجيل اسمى فى مكتب العمل لكن لم أتمكن لأن الخطاب تأخر فى البريد شهرين.

مورد رزق

سألت اللواء أهاب علوى رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء هل هذه الأعداد بالملايين تكشف الحجم الحقيقى للبطالة فى مصر فأجاب بالنفى وأكد أنه لا يعكس نسبة البطالة فى مصر لأن البطالة فى مصر مازالت فى حدود مليون و٤٨٦ ألف لكن ما حدث أن ٧٥٪ من المتقدمين لشغل هذه الوظائف هم من العاملين فى القطاع الخاص أو فى أماكن عمل أخرى ويبحثون عن مورد رزق آخر أفضل من القطاع الخاص.

كما أن بعض العاملين فى الحكومة أيضاً تقدموا بطلبات أخرى عسى أن يتم تعيينهم فى أماكن قريبة من إقامتهم ولذلك علينا أن ننتظر حتى إعلان نتيجة المقيولين لأنهم سيتم خصمهم من نسبة البطالة الحقيقية.

يفسر علوى أسباب زيادة المتقدمين من حملة المؤهلات المتوسطة بأن هذا أمر طبيعى لأن ٦٧ فى المائة من حجم البطالة فى مصر من المؤهلات المتوسطة بينما تقل إلى ١٩ فى المائة من الجامعيين.

أما زيادة اقبال السيدات فمرجعه كما يقول إلى أن نسبة البطالة عند المرأة ٢٠ فى المائة بينما تقل عن الرجال إلى ٥ فى المائة وفى السنوات الأخيرة زاد اقبال المرأة على العمل وبدأن يرفضن فكرة ست البيت ويبحثن عن وظيفة ولذلك كان متوقفاً أن يكون اقبالهن كبيراً عندما تعلن الحكومة عن وظائف جديدة. ويرى أنه كان من الضرورى قبل الإعلان عن الوظائف أن يتم حصر شامل لكل العاملين فى القطاع الخاص واثباتهم فى كشوف خاصة أن عدداً كبيراً منهم لا يمكن إثبات عمله فى القطاع الخاص الآن لعدم وجود تأمينات عليهم أو لأنهم يعملون فى القطاع الخاص غير المنظم ولو حدث هذا لكان من السهل ضبط عدد المتقدمين المحتاجين فعلياً للوظيفة الحكومية ولما زاد هذا العدد بالشكل الغريب الذى حدث.

والمقرر لهم ٨ آلاف وظيفة فقط إلا أن اللواء عادل لبيب محافظ قنا يؤكد أن هذا العدد ليس هو البطالة الحقيقية في قنا لأن ٧٠ في المائة على الأقل من المتقدمين يعملون في القطاع الخاص أو حصلوا على قروض ولديهم مشروعات خاصة . فالذين تقدموا هم عدد العمالة في قنا وليس عدد البطالة ولذلك لن يصيب الاحباط أحدا إذا لم يلتحق بالحكومة .. فبعضهم يصل دخله إلى أكثر من ألف جنيه ولم يكن يبحث عن ١٥٠ جنيها في الحكومة إلا من أجل رغبة في الاستقرار ظنا منهم أن القطاع الخاص غير مضمون وهذا غير حقيقي.

ويرى اللواء ممدوح كسدواتي محافظ سوهاج أن المتقدمين في الوظائف يعلمون أن العدد المطلوب قليل ومع ذلك وصل عدد المتقدمين أكثر من ٩٠ ألفا بينما لا تحتاج المحافظة لأكثر من ٨ آلاف وظيفة حكومية إضافة إلى عدد آخر من البرامج المختلفة ولكن هذا لا يعنى احباطا للشباب الذين لن يتم قبولهم لسبب بسيط أن المتقدمين في سوهاج يضمون ربات بيوت كن في بيوتهن لأكثر من ١٥ سنة ماضية كما ضمت أصحاب المحلات والورش الذى حصلوا على قروض وتقدموا لنا بطلبات لإلغاء القروض حتى تتاح لهم فرصة التعيين.

بل وصل الأمر إلى أن عاسلا تقدم للتوظيف ويبلغ ٥٨ سنة وعددا كبيرا تعدت سنهم الأربعين وتقدموا ربما يحصلون على وظيفة وإذا لم يحصلوا يظلون في أماكنهم ورتبوا حياتهم على هذا الأساس لكن كثرة عدد المتقدمين سببها العادة المصرية القديمة «إن فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه».

الخطباء والأئمة فسوف يجرى لهم امتحان مركزى فى وزارة الأوقاف كما يجرى الأزهر امتحانا للوعاظ ويتم التعيين للناجحين حسب أسبقية نتيجة الامتحان فى كل محافظة.

● وبالنسبة للمعاقين؟

●● تعتمد أقدمية التخرج ثم الأكبر سنا.

تظلمات

من جانبه اللواء حسن حميدة محافظ المنيا قال : لن يتم اعتماد النتيجة إلا بعد مرور فترة محددة يتم خلالها تقديم التظلمات وخلال هذه الفترة سوف يتاح لأى متقدم أن يطلع على البيانات ومعرفة ترتيبه بالنسبة لكل الذين تم قبولهم فإذا وجد نفسه الأولوية على من تم قبولهم يتقدم بتظلم لتتم مراجعته.

اللواء حميدة يرى أن الأمر كان يحتاج إلقاء الضوء بشكل أكبر على العاملين فى القطاع الخاص واقناعهم بضرورة الاستمرار فيه وكذلك الشباب الذين حققوا نجاحا فى مشروعات أقاموها بالقروض لأن المنيا تقدم فيها حتى الآن ١٥٢ ألفا رغم أن الوظائف الحكومية المطلوبة ٨٢٠ وظيفة إضافة إلى حوالى ألفى وظيفة فى مراكز المعلومات لكن هناك الفرص المتاحة فى البرامج الأخرى الخاصة بمشروعات تنمية القرى أو المشروعات الحرف الإنتاجية والتدريب المهني وكل هذه سوف تتيح فرصا أخرى لكنها لن تكفى لهذا العدد لأن نسبة كبيرة من العاملين بالقطاع الخاص تقدموا لهذه الوظائف.

وقال لا نتوقع أية مشاكل لأن معظم المتقدمين يعملون فى أماكن مختلفة سواء القطاع الخاص أو أعمالا خاصة بهم وتقدموا للوظائف الحكومية ظنا منهم أنها أفضل من القطاع الخاص .

ورغم أن عدد المتقدمين حتى الآن فى قنا فاق كل التوقعات وتقدم ٨٠ ألفا حتى الآن

● عدد كبير من العاملين
بالقطاع الخاص وأصحاب
المشروعات الخاصة
والحاصلون على قروض
الشباب يتزاحمون أمام
مناقص تلقي الطلبات

● أهاب علوى :

كان ضرورياً حصر شامل
للعاملين بالقطاع
الخاص قبل الإعلان عن
الوظائف

● وزير التنمية الإدارية :

الأولوية في التعيين للحاصلين على مؤهل أعلى ثم
الأعلى تقديراً فالأقدم تخرجاً والأكبر سناً

● د. رأفت رضوان :

لسنا قلقين وليست هذه الفرصة الأخيرة

العام و ٢٠٠ ألف متسرب من التعليم إضافة إلى العاملين بالقطاع الخاص . وعلى هذا الأساس تم طبع خمسة ملايين استمارة منذ البداية .

● الثاني: أننا نعمل في إطار أن خريجى هذا العام أمامهم عام آخر ولذلك فالتصفية سوف تصل إلى عدد المتعطلين فقط . لسنا قلقين والحكومة ملتزمة بما أعلنت عنه فى شفافية كاملة وسيتم استبعاد عدد كبير من هذه الفئات .

● الثالث : أن هذا العدد كشف لنا الحصر الشامل للراغبين فى العمل الحكومى وكان الغريب أن هذا الحصر يتطابق مع الرؤية السابقة فالعينات الأولية كشفت أن الذين تقدموا من الإناث ٥٢ فى المائة بينما ٤٨ فى المائة من المتقدمين ذكور وهذا يعكس حقيقة نسبة البطالة العالية فى الإناث بل ووصلت نسبة الإناث فى بورسعيد إلى ٦٢ فى المائة.

بالنسبة للحاصلين على مؤهلات عليا كانت نسبة الحاصلين على مؤهلات فوق العليا ١ فى المائة بينما المؤهلات العليا ٢٥ فى المائة اضافة إلى ٦٨ فى المائة من المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة أما غير الحاصلين على المؤهلات فوصلت نسبتهم إلى ٦ فى المائة فقط .

كما كشفت العينات أن ٢٨ فى المائة من المتقدمين متزوجون بينما ٥٩ فى المائة منهم غير متزوجين و٢ فى المائة من الأراامل والمطلقات .

وبالنسبة لأعمار المتقدمين بلغ عدد الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة إلى ٦ فى المائة و٦٤ فى المائة لمن تتراوح أعمارهم من ٢٠ إلى ٣٠ سنة بينما تقل نسبة المتقدمين من ٢٠ إلى ٤٠ سنة إلى ٢٦ فى المائة والمتقدمين فى أعمار من ٤٠ إلى ٥٠ إلى ٣ فى المائة اضافة إلى ١ فى المائة أعلى من هذه السن .

وكشفت العينات أيضا أن ٩٦ فى المائة من المتقدمين يرغبون فى العمل الحكومى و٩٠

ولا أتوقع حدوث مشاكل بسبب كثرة عدد المتقدمين بالنسبة لعدد الوظائف المعلن عنها لأن غالبية المتقدمين من العمال وهم فى الأساس يعملون بالزراعة إضافة إلى أن هناك قواعد وضمائمات وشفافية فى التعيين مما يجنبنا المشاكل والهرج .

فى الغربية تم سحب ٤٠٠ ألف استمارة وتم تقديم ١٧٠ ألف طلب حتى الآن رغم أن حصة المحافظة من الوظائف ١٢ ألفا فقط . ومع ذلك يؤكد الدكتور فتحى سعد محافظ الغربية أن كل هذه الأرقام سواء الاستثمارات المسحوبة أو المتقدمين لا تعكس الحجم الحقيقى للبطالة فى المحافظة لأن البطالة الحقيقية لن تظهر إلا بعد الفرز النهائى للاستثمارات المقدمة .

الحكومة واضحة منذ البداية وملتزمة فى حدود أرقام الوظائف التى أعلنت عنها لكن عددا كبيرا من الذين تقدموا يعلمون من الآن أنهم مستبعدون لأنهم يعملون فى القطاع الخاص أو حصلوا على قروض ولذلك ليس هناك قلق من الاحباط أو ردود الفعل .

حاولت زيادة نسبة المعاقين فى الوظائف لتناسب عددهم لكن الدكتور زكى أبو عامر أكد لى أن زيادة نسبة المعاقين ستكون على حساب الوظائف العادية لأن حصة المحافظة من الوظائف لن تزيد أو تقل مما يؤكد الالتزام بما أعلنناه ولا أنكر أنه من حق الشباب أن يخاف من القطاع الخاص أو بعض الوظائف غير المؤمن عليها لكننى أؤكد لهم أننا تأكد لنا فى اجتماعات مجلس المحافظين أن الوظائف التى أعلنت عنها الحكومة حتى مشروعات الخطة العاجلة جادة ولا تراجع عنها .

لسنا قلقين

الدكتور رأفت رضوان مدير مركز معلومات مجلس الوزراء أكد على عدد من الأمور :

● الأول: الحكومة توقعت من البداية أن يصل عدد المتقدمين إلى ٤ ملايين لأننا نتعامل مع ١,٥ مليون متعطل و ٨٠٠ ألف خريج هذا

في المائة يرغبون في مراكز المعلومات بينما ٨٠ في المائة يرغبون في العمل بمشروعات تنمية القرية بينما قلت نسبة الراغبين في مشروعات الحرف الانتاجية إلى ١٥ في المائة والراغبين في التدريب على مهنة لإقامة مشروع إلى ١٨ في المائة.

ويضيف الدكتور رضوان أن وجود برامج متنوعة ومتعددة تجعلنا نشعر أن هناك إمكانية حقيقية لتقليل حجم المشكلة بصورة كبيرة لكن علينا أن نفهم أن فكرة الوظيفة الدائمة طوال العمر انتهت وأصبحت لا تتفق مع التوجه نحو الاقتصاد الحر الذي يعتمد على التوظيف في أكثر من جهة لفترات متغيرة ومجرد التوظيف لمدة خمس سنوات يعتبر توظيفاً مستمراً ولذلك ليست هناك مشكلة مع البرامج الخاصة أو التدريبية لأنها مضمونة طوال هذه الفترة على الأقل .

وقال من لم يتم تعيينه هذه المرة ليس معناه أنه فقد الأمل في الوظيفة لأن هذا البرنامج متكرر ولدينا قطاعات لم ننظر إليها حتى الآن رغم أنها توفر فرص عمل سوف تدخل البرنامج في السنوات القادمة مثل الزراعة الذي يستوعب حوالي ١٥٠ ألف فرصة عمل وقطاع التصدير الذي يستوعب ١٥٠ ألف فرصة أخرى ، إضافة إلى الوظائف الحكومية التي تتطلب توظيفاً بشكل مستمر سنويا مثل التعليم بحوالي ١٢٠ إلى ٤٥ ألف فرصة والصحة التي تستوعب عدداً يقرب من هذا أيضاً .

كما توجد لدينا خطة تطوير الصناعة لمدة عشر سنوات بالتعاون مع الاتحاد الأوربي تستوعب عدداً آخر يتم حصره .

الحكومة كان أمامها أن تغض الطرف عن المشكلة وتتركها لظروف السوق أو أن تتصدى لها فاخترت التوجه الأصعب وكانت استراتيجيتها واضحة من البداية ودون إفراط في الأحلام هي أن القطاع الخاص هو الأساس في التعيين والجميع يعلم ذلك من البداية .

الرغبة في العمل الحكومة موروث مصري قديم وأصبحت مجرد «كلام» أو وجهة اجتماعية ولذلك حتى موظفي القطاع الخاص رغم استقرارهم مازالوا يبحثون من الوظائف الحكومية

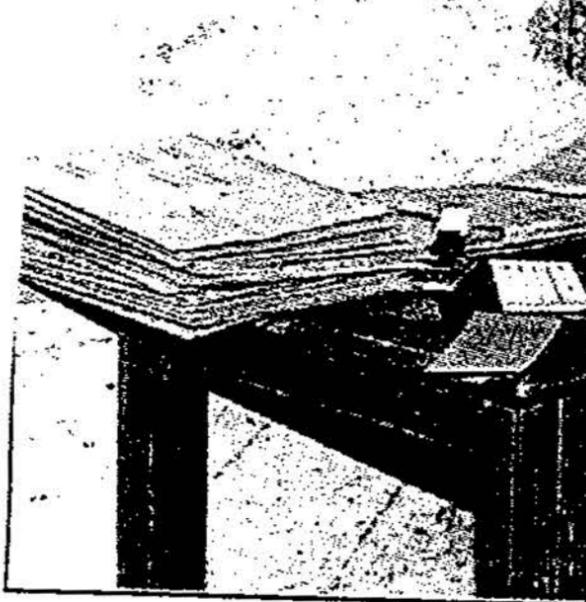
التعيينات سوف تظهر تباعاً حسب المحافظات التي تنتهي وسوف تكون أول نتيجة في أول أكتوبر ويتم استلام العمل بداية من ١٦ نوفمبر وبعد الـ ١٥ يوماً المتأخرة لتقديم الطعون والتظلمات من النتيجة .

أحمد أيوب



٥ ملايين استمارة تشغيل ..

القطاع الخاص
المصري حيينا في
الميرى



طلبات المتقدمين تغطى الشباك



٤٨ سنة .. وعائز وظيفة